رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٧ / ١١ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

الاعتدال السياسي ودوره في تحقيق التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Political moderation and its role in achieving peaceful coexistence in Iraq after 2003

م.د. علي رمضان صالح

Dr. Ali Ramadan Saleh

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

University of Kirkuk / College of Law and Political Science

aliramadan@uokirkuk.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

لا شك ان الاعتدال السياسي يعزز الوحدة الوطنية ويدعم إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، ويقلل من الصراعات, كما يساهم في إيجاد حلول عادلة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يخلق بيئة مستقرة تساعد على تحقيق التعايش بين جميع مكونات المجتمع العراق, كما ان للاعتدال السياسي دور كبير في تقليل حدة الصراعات الطائفية والإثنية وتعزيز الاستقرار الوطني, ويتسم بالمرونة والتوازن، مما يساعد في تحقيق التعايش السلمي, من خلال توضيح الاشكاليات التي تقف في تحقيق التعايش السلمي, اضافة الى ابرز آليات تحقيق التعايش السلمي في العراق.

الكلمات المفتاحية : "الاعتدال" ، " التعايش السلمي " ، " ا العراق "

Abstract

There is no doubt that political moderation enhances national unity, supports the rebuilding of democratic institutions, reduces conflicts, and contributes to finding fair solutions to economic and social problems, which creates a stable environment that helps achieve coexistence among all components of Iraqi society. Political moderation also plays a major role in reducing the intensity of sectarian and ethnic conflicts and enhancing national stability. It is characterized by flexibility and balance, which helps achieve peaceful coexistence, by clarifying the problems that stand in the way of achieving peaceful coexistence, in addition to .the most prominent mechanisms for achieving peaceful coexistence in Iraq

Keywords: "moderation", "peaceful coexistence", "Iraq"

المقدمة

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ العديد من الاحداث كالعنف وتحولات شديدة الخطورة على مختلف الاصعدة, اذ ان الارث الاستبدادي الذي افرزته الانظمة السياسية السابقة, اضافة الى فشل القيادات السياسية في ادارة الدولة بعد احداث نيسان ٢٠٠٣, والذي عد العامل الاساسي في صعوبة تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي بين ابناء البلد الواحد, اضافة الى عدم القدرة على بناء دولة المؤسسات القادرة على تعزيز روح التسامح والمواطنة, الامر الذي دفع بالأفراد الى اللجوء نحو تغليب الولاءات الفرعية والانتماءات الضيقة كالقبلية والطائفية والقومية مبتعدين بذلك عن الدولة ومؤسساتها, وهو ما جعل الولاء للعناوين الفرعية هو الولاء الرئيسي على حساب الولاء للوطن والدولة.

ان السعي نحو تجاوز آثار الماضي وتداعياته السلبية, يتطلب اعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات الشعب العراقي عن طريق ارساء مفاهيم الاعتدال والوسطية الفكرية والسياسية, والابتعاد عن طرح الاهداف والمتطلبات التعجيزية او غير الممكن تحقيقها علمياً عبر التقارب والتسامح وبناء الثقة المتبادلة ونسيان آلام الماضي وصولاً الى تحقيق مفهوم التعايش السلمي في اطار الوطن الواحد من خلال منهج الاعتدال.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث حول مفهوم الاعتدال والوسطية ودورهما في تحقيق التعايش السلمي والاستقرار في العراق, من خلال تحقيق الوحدة الوطنية في الدولة, لما للاعتدال من دور عن طريق الحوار والمناقشة في سبيل الوصول الى تحقيق التعايش المنشود ونبذ الاحقاد بين ابناء الامة الواحدة.

اشكالية البحث : يشكل الاعتدال اساس بناء المجتمع باعتباره منهج يدعوا الى المساواة والتسامح ونبذ التفرقة والتطرف, نحو تجاوز حالات النزاع والاختلاف بما يحقق التعايش والوئام الوطني, ومن هنا تبرز الاشكالية الى مجموعة من الاسئلة الفرعية.

- ما المقصود بالاعتدال؟
- ما هو دور الاعتدال في تحقيق التعايش السلمي في العراق؟
- ما هي اليات تحقيق مبدأ التعايش السلمي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان هنالك اسس وآليات واقعية ومتوازنة تسهم في تحقيق مبدأ التعايش السلمي في العراق عن طريق ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال في المجتمع, وبما يسهم في تعزيز الاندماج والوحدة الوطنية).

منهجية البحث : استخدم في البحث اكثر منهج, اذ استخدم المنهج التاريخي للإحاطة بمفهوم الاعتدال والوسطية ودوره عبر التاريخ في ترسيخ يم المساواة والتسامح, اضافة الى استخدام المنهج الوصفي لتوضيح مبدأ التعايش السلمي ومساهمة الاعتدال في تحقيق هذا التعايش ين مختلف مكونات المجتمع.

هيكلية البحث : في اطار بحثنا حول الاعتدال ودوره في تحقيق مبدأ التعايش السلمي في العراق فقد قسم البحث الى ثلاثة مطالب, تناول المطلب الاول ماهية الاعتدال السياسي, في حين تناول المطلب الثاني اشكالية التعايش السلمي في العراق, اما المطلب الثالث فقد تنول آليات تحقيق التعايش السلمي في العراق.

المطلب الاول : ماهيه الاعتدال السياسي

ان تحقيق الاعتدال لا يتقيد بأي ظروف او حالات التي يتطور عن طريقها المجتمع, ولا بالنظريات الفلسفية المطروحة وفقاً لحاجات المجتمع, لان الاعتدال يمثل منهج وروح سامية تشرف على العقل والنفس

البشرية وتوجهها نحو الاتجاه الصحيح دون ان تبعدها عن العمل لما فيه رقي الفرد والجماعة, فكل من يتخذ الاعتدال منهجاً وسلوكاً فإنه يعمل في الحقيقة لخدمة النوع الانساني من خلال اشاعة الحق واحقاق والعدل والمساواة.

يعد مفهوم الاعتدال من المفاهيم الاساسية والمهمة, لارتباطه بحياة الافراد والجماعات والمجتمعات ارتباطاً وثيقاً وعلى مختلف المجالات, انطلاقاً من هذه الاهمية تناولت العديد الدراسات الانسانية كالعلوم السياسية والاقتصاد والقانون والاجتماع والفلسفة, وغيرها من العلوم, وفي هذا المطلب سنتحدث عن ماهية الاعتدال من الجانب اللغوي والاصطلاحي.

اولاً: الاعتدال لغةً : العدل هو نقيض الجور، وهو ما يشعر به الإنسان بأنه مستقيم, يُعتبر تعديل الحكم بمثابة إقامته، كما يُقال عن شخص أنه عدل إذا زكاه، ويُستخدم مصطلح "عدل الميزان" للدلالة على التوازن, الاعتدال يعني التوسط بين حالتين سواء من حيث الكمية أو الكيفية، وكل ما كان متناسبًا يُعتبر معتدلاً, وكلما قمت بشيء، فقد عدلته, العدول هم الخيار, وقد ورد في القاموس المحيط أن من معاني العدل: التسوية ، التقويم، الاستقامة، التزكية, المماثلة، الموازنة، والتوسط، الإنصاف, المساواة،[١].

وفي اشارة الى كلمة العدل التي اشتق منها اسم مصدر الاعتدال, فقول في امره عدلاً استقام وعدل في حكمه, حكم بالعدل وعدل الشيء, قومه, فالعادل اذاً هو المستقيم الذي يسوي بين الناس ويحترم حقوقهم, ولا يخضع او يميل الى هواه, ولا يجور في حكمه على احد, فاذا كان العادل تقياً لشيء دل على المثل والنظير والمساوي, او على التطابق للحق الوضعي او الحق الطبيعي, فالعادل هو الذي من شانه ان يساوي بين الاشياء غير المتساوية, ويحكم على نفسه بما حكم به على غيره ويجعل حكمه مجرداً من العواطف, فيكون خالياً من الغرض والعنف والانانية[٢].

ثانياً: الاعتدال اصطلاحاً : هو الالتزام بالنهج الصحيح، المنهج المتوازن والمعتدل الذي يمثل الحق، حيث يتوسط بين التطرف والغلو من جهة، وبين التفريط والتقصير من جهة أخرى, فالاعتدال والاستقامة يمثلان الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، ويعبر الاعتدال عن التوازن والخيرية[٣].

وتحدث الشاعر اليوناني(Pindar), من ناحية استخدام الاعتدال في التفكير السياسي, اذ يعد اول ما سجل ما عرف فيما بعد بالفضائل السياسية الكبرى, معتبراً الاعتدال احدى تلك الفضائل, وقد ادخل في معنى الاعتدال قدرة الفرد على احترام المحددات الاجتماعية والدينية التي تعصمه من تخطي حدود التصرف القويم التي وصفتها الاديان او التي تعارف عليها المواطنون[٤].

وجاءت التجارب الفكرية السياسية الحديثة والمعاصرة لتولي الاعتدال السياسي اهمية كبيرة لمواجهة نزعات التطرف والعنصرية وكسبيل لإدارة التعددية في المجتمعات الحديثة, ولعملية الموازنة بين الحقوق والواجبات والحريات التي نصت عليها الاعلانات العالمية ودساتير الدول, اذ عرف الاعتدال السياسي بانه (السلوك العادل الذي يوازن بين القسط المتوجب من المساواة وربطه بالقسم المتوجب من الحرية والامن, مما يعني بأنه لا يجوز اطلاق حرية الفرد الى درجة تمكنه من الاعتداء على حقوق مواطن آخر)[٥].

يتضح مما تقدم يمكن تعريف الاعتدال السياسي بأنه هو الموقف الذي يتصف او ينتهج سلوكاً معيناً لا يميل لطرف على حساب طرف آخر, او هو قبول الآخر والابتعاد على التحريض عليه او محاولة اجباره على قبول فكرة معينة, كما ان الاعتدال السياسي يكون بالحوار عبر القبول بالتعددية والتسامح والتعايش تجاه الاختلافات.

ولا شك فان سيادة مشاعر الحقد والكراهية والتطرف التي تتولد بين مختلف طبقات المجتمع, هي من المشاكل والامراض التي تفكك جسد الامة, اذ على الرغم من عدم انكار وجود التناقض والاختلاف في مختلف المنافع والمصالح والمزاحمة على المراكز السياسية والاجتماعية بين الناس, الا ان التطرف والغلو في ذلك يعد عاملاً لقطع اي علاقة قائمة بين افراد المجتمع, وهنا يبرز دور الاعتدال لما له من دور وتأثير فعال في تهذيب الاخلاق وتلطيف الامزجة الحادة, وفي احلال السلام والامن في بيئة مليئة بالمشاكل والاحقاد, كون الاعتدال من اقوى الاساليب في تقريب الناس بعضهم ببعض من خلال دوره الفعال في تسوية المشاكل والاختلافات القائمة بين الخصوم والمتنافرين بسبب تباين وجهات النظر في المنافع والمصالح [٦].

ان الاسلام الحنيف منذ بداية دعوته تميز باحترام حقوق الانسان والتوسط والاعتدال والسماحة واليسر[٧], لتكن جميع الاحكام سهلة التطبيق والممارسة بين مختلف طبقات المجتمع كما في قوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)[٨], كما عارض الاسلام التعصب والتطرف ودعا الى احترام التعددية الدينية والثقافية والحضارية من خلال الدعوة الى الاعتدال والوسطية والاستقامة فكراً وممارسة, كما في قوله تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ)[٩], فضلاً عن تأكيد الاسلام على دفع الحرج والمشقة في جميع الشرائع والاحكام الالهية والانظمة الوضعية لكل مكان وزمان على اساس من الحق والاعتدال والحكمة والعقل ومراعاة اصول الفطرة الانسانية وظروف الحياة الواقعية كلما اشتدت الازمات واستحكمت المشكلات وتكاثرت الهموم والاضطرابات, فالإسلام في جميع الاحوال لا يقبل للإنسان ان يفكر فقط بالذات وانما عليه ان يفكر بذاته والامة التي يرتبط بها[١٠].

المطلب الثاني: اشكالية التعايش السلمي في العراق

من الصعب على الإنسان أن يعيش بمفرده دون أن يتفاعل مع المجتمعات الأخرى، حيث يتطلب الأمر تفاعلاً وتكاملاً في الوقت نفسه, لذلك، ينبغي عليه أن يشارك في هذه العملية التبادلية مع أطراف أخرى، تستند إلى توافق حول المصالح أو الأهداف أو الرؤى المشتركة، بهدف تحقيق مفهوم التعايش السلمي بين اطياف المجتمع الواحد, لذا تعد مفردة التعايش السلمي من المفردات المهمة لتواجد الافراد داخل المجتمعات, اذ الكثير من الباحثين والمفكرين تناولوا مفهوم التعايش السلمي, والذي تناوله البحث هو حول اشكالية التعايش السلمي في العراق.

اذ يعرف (ابلين بابيت), التعايش بأنه (اقامة علاقة بين اثنين او اكثر من الجماعات مختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل اكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض, كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على اساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح[١١].

فيما يشير (عبد العزيز التويجري), الى ان مصطلح التعايش يعني (قيام تعاون بين دول العالم على اساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية, كما يعني اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش بينهما على وفق قاعدة يحددانها مع تمهيد السبل المؤدية اليها)[١٢].

ان طبيعة المجتمع العراقي القائمة على التنوع والتعدد واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدا بالقومية والدين واللغة, وتنتهي بالقبلية والطائفة, وعجز الدولة عبر مؤسساتها المختلفة من استيعاب هذه التنوعات الفرعية ودمجها في الاطار الوطني الجامع وجعلها عامل قوة للمجتمع بدلاً من جعلها عامل فرقة وتجزئة للنسيج الاجتماعي[١٣].

تعد الطائفية مشكلة بالغة الخطورة, لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزأته, اذ يعد العراق من الدول التي تتميز بتنوع جماعاتها على أسس طائفية وقومية ودينية, ومع ذلك، لم يكن هذا التنوع دافعاً قوياً نحو تحقيق التقدم والتطور، بل أصبح تهديداً للوحدة الوطنية العراقية, فقد أحدث انقساماً في العلاقات القائمة، سواء بين السلطة والمجتمع أو بين أفراد المجتمع أنفسهم، مما أثر سلباً على مسار العملية السياسية في البلاد, مما غيب المشاركة والتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي وبقيت العلاقات القائمة بينهم هشة[١٤], كما ان الخطاب السياسي الطائفي يعد هو الاخر معوقاً اساسياً للاعتدال السياسي, اذ لا وجود للاعتدال ولا التسامح بوجود الطائفية القائمة على التطرف السياسي والتعصب ورفض الاخر والحوار, لاسيما اذا اقترنت بالنظام السياسي

والتي تشكل الاشكالية الاكبر, لأنها لا تتعامل بطريقة متساوية مع المذاهب والطوائف, فهي تميز طائفة على حساب الطوائف الاخرى[١٥].

لقد أدت التغيرات والتطورات التي شهدتها الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى تأثيرات واضحة على طبيعة الخطاب السياسي في البلاد, فقد نتج عن الأزمات الأمنية والسياسية المتعددة، بالإضافة إلى التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي، الامر الذي ادى الى ظهور خطاب سياسي جديد يختلف تمامًا عن الخطاب السائد في المرحلة السابقة, ومع وجود عدد كبير من القوى والأحزاب السياسية ذات التوجهات المتنوعة، نشأ خطاب حكومي وحزبي يتسم بالتناقض في كثير من الأحيان، ويعكس في بعض جوانبه الطائفية والمذهبية، خاصة في الخطاب الحزبي للعديد من القوى والتيارات والأحزاب الدينية, هذا الخطاب غالبًا ما يكون نتيجة للأوضاع والصراعات الداخلية ذات الأبعاد الطائفية، مما أدى إلى بروز الخطاب الفئوي أو الحزبي أو الطائفي بشكل ملحوظ[١٦].

وقد شكل التنوع الديني والقومي أحد مقومات العراق وأصبح سمة من سمات المجتمع العراقي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١، ويعد هذا التنوع أحد العوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار السياسي, يعود ذلك إلى عدم وجود توافق بين مكونات المجتمع، نتيجة لغياب الديمقراطية التي من شأنها أن تحول هذا التنوع إلى عنصر إيجابي يعزز استقرار البنية الاجتماعية في العراق, بالإضافة إلى ذلك، أدت هشاشة بناء الدولة العراقية إلى تمركز مكونات المجتمع حول هويات فرعية، سواء كانت إثنية أو قومية أو دينية[١٧],اضافة الى ذلك تعد التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمشبعة بروح العداء والكراهية القائمة على عدم تقبل الاخر من العوامل السلبية التي تؤثر على تحقيق التعايش السلمي بين ابناء المجتمع[١٨].

والمجتمع المتعدد والمتنوع عرقياً ودينياً أكثر المجتمعات عرضة للتأثر بعوامل خارجية, حيث تتكون بنية اجتماعية "ذات طبيعة أثنية وعرقية"، والتي اسست مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي– المدني وهو المجتمع الذي يتطلب قيامهُ تقليل التأثيرات السلبية للتعددية المجتمعية، وتعزيز تقاليد تعددية إيجابية تساهم في إنشاء دولة حديثة ونظام سياسي مدني, إن ذلك لا يعني أن التعددية المجتمعية عيباً في ذاتها، ولكن هناك تحدياً كبيراً يكمن في بلورة صيغة سياسية تسمح بتحويلها إلى مصدر قوة، وفيما يخص العراق، فقد شكل التنوع القومي والديني أحد أهم معوقات بناء الديمقراطية، لعدم وجود مجتمع متجانس بسبب الانقسامات الناتجة عن التنوع، وكان من أبرز مظاهرها عملية التناحر والصراع التي ظهرت نتيجة الاحتلال الأمريكي[١٩].

كما أصبح الإيمان بالمواطنة من عدمه أحد العوامل الاساسية التي تؤثر على استقرار المجتمع العراقي فقوتها بين أفراد الشعب الواحد وأيمانهم بهويتهم الوطنية دليل قاطع على وحدة وتماسك مجتمعهم ومن ثم استقراره, اذ يلاحظ أن قضية المواطنة في المجتمع العراقي أصلها الإحباط والقنوط وبشكل خاص ما بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة للتقسيمات الاجتماعية التي حولت الولاء من الدولة أو الوطن إلى ولاءات تعتمد على الانتماءات العرقية أو الدينية, هذا التحول أدى إلى تهميش المفهوم الوطني العراقي، مما أضعف الشعور بالهوية والمواطنة, وقد تفاقمت هذه المشكلة بفعل عوامل متعددة، كان أبرزها فشل الخطاب السياسي منذ الاحتلال وحتى الآن في بناء روابط مشتركة تعيد اللحمة الوطنية وتعزز من قيمة المواطنة, بل على العكس، اذ ساهم هذا الفشل في تعميق الأزمة، حيث لم يستند إلى خطاب موحد يجمع بين خصوصيات المجتمع العراقي ويعزز انتماءهم تحت راية وطنية واحدة[٢٠].

إن سوء حال الأقليات في العراق مماثل لسوء حال كل تكوينات المجتمع بالنسبة للدولة العراقية منذ تأسيسها إلى اليوم، ومرجع المشكلة هو غياب نظرية سياسية جامعة في العراق، وعدم استطاعة الحكومات المتعاقبة قبل وبعد العام ٢٠٠٣ على التأسيس لدولة عراقية جامعة، وتدخل دول الجوار في شؤون العراق، وكانت كل الحلول التي سعت القيادات السياسية العراقية إلى تطبيقها في العراق للتعامل مع معضلة التنوع تنصب على اللجوء إلى التأطير تحت عنوان فئوي محدد، وإجبار المكونات والانتماءات الأُخرى, إما على قبول سيطرة وهيمنة جماعة محددة، كونها تتمتع بمواطنة أولى، والرضا بنوع أدنى من المواطنة لضمان العيش، أو الهجرة أو التهجير من العراق، أو التصفية[٢١]. لذا فالتعددية تمثل أسلوباً في إدارة الخلاف, فينبغي أن تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة, وليس على الإنكار, لأن إنكار جماعة قائمة في الواقع وعدم الاعتراف بها في خريطة التعددية, لا بد من أن يؤديا إلى العنف في نهاية المطاف[٢٢].

ولعل المتتبع لجذور إشكالية الهوية في المجتمع العراقي يرى أنّ السبب الأول في هذه الأزمة منذ نشوء الدولة العراقية في عشرينيات القرن العشرين وإلى الآن يكمن في غياب دولة موحدة تتمكن من تمثيل هوية عراقية موحدة تنصهر في داخلها جميع التنوعات والتفرعات القومية والدينية واللغوية والعرقية[٢٣].

إن الارتياب من تفكك الهوية وضعف روح المواطنة يعود في كثير من الأحيان إلى عدم الوعي الاجتماعي بها، وضعف آليات الدفاع الجمعي عنها، وعدم القدرة على التعاطي مع الآخر المختلف بشكل ديمقراطي، وذلك بسبب ما ينتابها من عجز وإحباط عن إقامة التوازن بين الأنا والآخر، ولا سيما في أوقات الأزمات والتحديات المصيرية كما نرى ذلك في بلدنا، الذي يمر بمرحلة انتقال صعبة ومعقدة بعد عام ٢٠٠٣ ويتعرض إلى تحديات وردود أفعال مختلفة وهواجس عميقة من الخوف المركب على الهوية، بحيث يتعدى ذلك

إلى الحديث عن أزمة هوية وانقسامها, غير أنّ الخوف على الهوية هو ليس من ذات الهوية، بقدر ما هو من خارجها، لأنها نتيجة إعراض لواقع موضوعي وعلاقات اجتماعية تتداخل فيها عوامل الزمان التاريخي بالمكان الجغرافي لتكون تركيبة مجتمعية لها مظاهرها وخصائصها المختلفة، التي أثرت بعمق في تشكيل نمط الثقافة وسمات الشخصية في العراق[٢٤].

فالعراق وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على تغيير النظام السابق, لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب, اذ لا تزال تركة الماضي تدلي بظلالها على الشعب العراقي, ولم يجد الشعب من يسعى ويعمل على تحقيق التعايش السلمي واعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة, بل على العكس من ذلك تم التقوقع خلف حجج واهية والقاء اللوم على الاطراف الاخرى سواء كانت مشاركة ام غير مشاركة في العملية السياسية, اضافة الى السعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب مصلحة الوطن والمواطن[٢٥], الامر الذي يستدعي من جميع الاطراف التفكير العميق من اجل تجاوز الخلافات والنعرات الطائفية وايجاد الحلول للمشاكل التي تعصف بالمجتمع عن طريق انتهاج عمليات حيوية تعمل على بناء وترميم البنية الممزقة للعلاقات بين الافراد والحياة المجتمعية, من خلال اعتماد الاعتدال والتوسطية لخلق نوع من التفاهم والتوافق المجتمعي كمخرج من الازمات الحاصلة في المجتمع عبر انتهاج آليات وحلول لإشاعة التعايش والسلم الاجتماعي.

ان الاعتدال والوسطية يعد من اكثر المناهج انسانية وعقلانية وواقعية من خلال رفضه للتعصب والعنف مهما كانت دوافعه, وهو منهج يؤمن بان خلاص الانسان فرداً وجماعةً يكمن اولاً وقبل كل شيء في تنقية ذاته النفسية والمعتقدية من الافكار الهدامة الكامنة فيها, ولعل افضل صورة تعبر عن هذه الحقيقة هي في قوله وتعالى:ﱡﱠ بحبخ بم به تج تح تخ تم تهﱠ[٢٦], وهنا يأتي دور النخب الفاعلة الدينية والسياسية والثقافية في تعزيز الحياة المجتمعية عن طريق اشاعة التسامح والتعايش السلمي, وعليه فان الاخذ بالاعتدال منهجاً للحياة سواء في السلوك ام الفكر هو احد الدعائم الرئيسية لتحقيق الانسجام الكامل بين مختلف مكونات المجتمع مهما كانت لغتها ودينها ومذهبها في اطار الهوية الوطنية الواحدة.

المطلب الثالث : آليات تحقيق التعايش السلمي في العراق

يعد العراق من الدول ذات التركيبة المجتمعية القائمة على التنوع الديني والقومي والطائفي, اذ لم تساهم وعلى فترة طويلة من الزمن على تحقيق الوحدة الوطنية والتقدم والتطور في البلد, بل على العكس من ذلك احدثت فجوة كبيرة في العلاقات القائمة في المجتمع وعلى مختلف الجوانب, الامر الذي اثر على مسار العملية السياسية, وادى الى قيام نزاعات وتقاطعات عنيفة ولاسيما النزاعات القومية والطائفية[٢٧].

انطلاقاً من أن مواجهة الغلو والتطرف لا تتحقق إلا من خلال إحياء دور العقل ودراسة الظروف الاجتماعية التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة، بالإضافة إلى التعرف على أسبابها وسبل التصدي لها، يظهر منهج الاعتدال كأحد الوسائل الفعالة للقضاء على هذه الظواهر الشاذة في المجتمع, وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من المعالجات الواقعية التي يمكن اعتمادها لتحقيق التعايش السلمي في العراق، وصولاً إلى الاندماج الاجتماعي, وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تعتمد على منهج الاعتدال والوسطية، سواء على مستوى الفكر أو الممارسة، لما له من تأثير كبير في تعزيز السلم الأهلي وتحقيق العيش المشترك في هذه المرحلة الحرجة, وهي.

١- ان طبيعة النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣, حيث ان الخطاب الموجه للشعب لعب دوراً سلبياً في تمزيق التعايش والاندماج بين مكونات المجتمع, عن طريق العمل على اسس الطائفية والمحاصصة والقومية, الامر الذي ساهم في ظهور هويات طائفية ومذهبية وعرقية على حساب الهوية الوطنية العراقية الشاملة، مما أدى إلى فقدان النظام القدرة على بناء مؤسسات دولة قوية والحفاظ على أهم مقومات التسامح والسلم الأهلي, وهو ما يتطلب مراجعة تلك السلبيات والابتعاد قدر المستطاع عن كل ما يعزز روح التطرف والانتقام, وتعزيز بدلاً من ذلك قيم الاندماج والتكاتف بين ابناء الامة.

٢- ضرورة العمل على إعداد دستور شامل وقانون موحد لجميع فئات المجتمع، يستند إلى مبادئ العدل والمساواة، وليس على أساس المحاصصة أو امتيازات طائفة على حساب أخرى, اذ يجب أن تكون هذه الجهود بعيدة عن التقسيمات التي تتجاهل جوهر المواطنة بالمفهوم المعاصر، وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تستند إلى القواسم المشتركة التي تتجاوز الهويات الفرعية، ضمن إطار الهوية الوطنية الشاملة[٢٨].

٣- السعي لإعادة بناء المنظومة الفكرية والثقافية للفرد باعتباره اللبنة الاساسية للمجتمع والدولة, عن طريق غرس المفاهيم الصحيحة والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية من خلال تشجيعه على الالتزام بالنهج الصحيح الذي اكده الدين الاسلامي الحنيف.

٤- تعزيز الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي لدى ابناء المجتمع من خلال ترسيخ قيم الاعتدال والوسطية, مما يساعد على فهم الأحداث والمشكلات بنظرة واقعية بدلاً من المثالية, والعمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية والحوار وقبول واحترام والرأي الآخر والتعايش معه فكرياً وسياسياً حتى لو كان هذا الرأي معارضاً[٢٩].

٥- ضرورة التأكيد على اهمية تجاوز الخلافات والتناقضات الموجودة, ولاسيما الدينية والسياسية, من خلال تعزيز التقارب الفكري بين المذاهب المختلفة[٣٠], وتعميق التعاون المشترك وبناء الثقة المتبادلة بين الاطراف المتناقضة, والعمل على تجاوز مجالات التناقض والخلاف[٣١], ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب قيام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عن طريق زيادة الوعي والتثقيف بأهمية وحدة الاديان,

والتحذير من خطورة التشرذم والتفرقة بين ابناء المجتمع, انطلاقاً من تحقيق قيم الديمقراطية القائمة على اسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع, بعيداً عن الانانية وحب الذات واغفال حقوق الآخرين[٣٢].

٦- ايجاد آليات علمية تساهم في تعزيز مبادئ التسامح والمساواة والعدالة, والترويج لقيم الاعتدال في المجتمع, ودورها في وضع الاسس والمفاهيم الصحيحة لتطور المجتمع وفق نهج الاعتدال في الفكر والممارسة, بعيداً عن الشعارات والمثاليات التي قد تؤدي الى تعميق الخلافات والتناقضاتذ بين افراد المجتمع.

٧- تعتبر وسائل الاعلام من اخطر الادوات التي تؤثر في ميول الافراد ورغباتهم وافكارهم وعواطفهم, اذ يتم استغلالها من قبل بعض الاطراف ضد اطراف اخرى لنشر ما يرغبون فيه من تشويه الحقائق واشاعة الفتن والاكاذيب[٣٣].

لا شك أن هذه المقترحات والمعالجات لن تؤدي إلى أي تقدم في الاتجاه الصحيح ما لم يكن هناك توافق في الأهداف والرؤى على المستوى الوطني, فمن الضروري فهم طبيعة التحديات والمخاطر التي يواجهها البلد، ولابد أن يبدأ ذلك من النخب السياسية التي تدير البلاد، من خلال اعتماد منهج جديد في الخطاب السياسي العراقي المعاصر, كما يجب أن يكون هذا المنهج قائمًا على عدم تفضيل طرف على آخر، وقبول النقد للأفكار والتوجهات المطروحة بدلاً من اعتبارها أمورًا مقدسة لا يمكن المساس بها, بالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع فئات المجتمع العراقي العمل على تعزيز الجبهة الداخلية، والتوجه نحو تعزيز الوحدة والتعايش السلمي.

الخاتمة

ان التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى احداث تداعيات تجاوزت ابعادها وتأثيراتها السياسية لتتحول لاحقاً الى ازمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي, الذي ساهم في انتشار مفاهيم التطرف والتشدد, التي حملت في طياتها الاحقاد والغلو على مختلف الاصعدة لاسيما الدينية والسياسية والاجتماعية, وهذا ما ادى الى تعزيز الانقسام والتشظي ناهيك عن غياب الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع.

على الرغم من عدم انكار خطورة المرحلة الراهنة وبكافة مستوياتها, فان التطلع نحو المستقبل القائم على الاندماج والتكاتف بين ابناء البلد, فأنه يتحتم على الجميع من التوجه نحو اجراء مراجعة دقيقة وموضوعية بعيدة عن الانتماءات الضيقة لطبيعة ومخاطر التحديات والتهديدات التي تواجه الوحدة الوطنية في العراق, اذ ان ادراك تلك المخاطر وتداعياتها ربما يشكل المنطلق الرئيسي التي من خلاله يمكن وضع الحلول والاليات المناسبة للحيلولة دون تفاقم تلك المشكلات وتحولها الى ازمات يصعب ايجاد الحلول لها, في هذا الإطار، يتطلب تجاوز حالة التفكك والانقسام الاجتماعي والسياسي الذي يعاني منه المجتمع العراقي مستوى عالٍ من

الحكمة والعقلانية, بهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى نشر مبدأ التعايش السلمي بين الأفراد, من خلال التأكيد على أهمية قيم الاعتدال والوسطية، باعتبارها لغة العصر التي ينبغي أن تسود, كما يجب تعزيز مفهوم التسامح والحوار والتقارب في العلاقات، واحترام آراء الآخرين، والابتعاد عن الخطابات الطائفية التي تساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي.

الاستنتاجات

١. الاعتدال السياسي يعد مفتاحً للاستقرار الوطني واساسًا لتحقيق التوازن بين المكونات الاجتماعية في العراق، مما يساهم في تقليل حدة الصراعات الداخلية وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الأطراف.

٢. تعزيز الوحدة الوطنية من خلال الحوار الوطني بين القوى السياسية المختلفة، مما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تجاوز الخلافات وتعزيز التفاهم المشترك، مما يسهل تحقيق الاستقرار في البلاد.

٣. ان سياسة الاعتدال تساعد في تقليل الاثار الناتجة عن التدخلات الإقليمية والدولية التي غالبًا ما تكون مصدرًا إضافيًا للتوترات, من خلال تعزيز السيادة الوطنية والمشاركة السياسية الشاملة.

٤. الاعتدال السياسي يساهم في إعادة بناء المؤسسات الحكومية على أسس ديمقراطية شفافة، مما يعزز من فعالية الحكومة في تقديم الخدمات وتحقيق العدالة، ويقلل من الفساد الذي يؤثر سلبًا على التعايش السلمي.

٥. من خلال سياسات الاعتدال السياسي، يمكن تحقيق توزيع عادل للموارد والخدمات بين المكونات المختلفة، مما يقلل من مشاعر الإقصاء ويعزز الثقة بين الشعب والحكومة.

الهوامش

---

(١) ينظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي: القاموس المحيط, ج١, دار العلم للجميع, بيروت, ص٦٩٩.

(٢) جميل صليبة: المعجم الفلسفي, ج٢, دار الكتب اللبناني, بيروت, ١٩٨٢, ص٥٩.

(٣) يوسف القرضاوي: الدين والسياسة, ط١, دار الشروق, القاهرة, ٢٠٠٧, ص٢٥.

(٤) محمد محمود ربيع, اسماعيل صبري مقلد: موسوعة العلوم السياسية, دار الوطن, الكويت, ١٩٩٤, ص٢٦٣.

(٥) ايليا حريق: الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب, دار الساقي, بيروت, ٢٠٠١, ص٤٠٢.

(٦) شارل فانجر: روح الاعتدال, ترجمة: وسيلة محمد, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, القاهرة, ٢٠١٢, ص١١١.

(٧) ينظر: مجموعة باحثين, حقوق الانسان (الرؤى العالمية والاسلامية والعربية), ط٢, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٧, ص٨٥-٨٦.

(٨) سورة البقرة: الآية: ٢٨٦.

(٩) سورة النساء: الآية: ١٧١.

(١٠) السيد صدر الدين القبانجي: الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي, ط١, مؤسسة احياء تراث الشيعي, النجف, د ت, ص٣٣٥.

(١١) نقلاً عن: محمد عبد الجبار شبوط, خطوات في بناء الدولة الحديثة, مجلة المواطنة والتعايش, عدد١, مركز وطن للدراسات, بغداد, ٢٠٠٧, ص٨٢.

(١٢) عبد العزيز بن عثمان التويجري: الحوار من اجل التعايش, ط١, دار الشروق, القاهرة, ١٩٩٨, ص٣٠.

(١٣) للمزيد ينظر: سليم مطر: جدل الهويات (عرب, اكراد, تركمان, سريان, يزيدية, صراعات الانتماءات في العراق والشرق الاوسط), المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ٢٠٠٣, ص٣٥-٣٧.

(١٤) مهدي جابر مهدي: اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣, مجلة المستقبل العربي, العدد٤٠٥, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢, ٢١٤٨.

(١٥) محمد حازم حامد, المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي ومعوقاته, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد١١, العدد٤٣, العراق, كركوك, ٢٠٢٢, ص٤٤٨.

(١٦) مثنى فائق مرعي, صدام مرير حمد, واخرون, الخطاب السياسي ازاء قضايا المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق دراسة تحليلية, مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, عدد خاص, العراق, الانبار, ٢٠٢٢, ص١٤٨.

(١٧) مظهر عزيز الأحمدي, التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية القانون والعلوم السياسية, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, ٢٠٠٣, ص١٤٤.

(١٨) صلاح حسن احمد, تحديات التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق – كركوك انموذجاً دراسة سوسيو سياسية, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, المجلد١٣, العدد٤٦, العراق, كركوك, ٢٠٢٣, ص٦٢١.

(١٩) مظهر عزيز الاحمدي, مصدر سبق ذكره, ص١٤٥.

(٢٠) أحمد فاضل جاسم داود, عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ "دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية الآفاق والمستقبل", المجلة السياسية والدولية, العدد٢٥, الجامعة المستنصرية, العراق, ٢٠١٤, ص١٣.

(٢١) ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى, التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع "دراسة مقارنة بين العراق والهند", المجلة السياسية والدولية, العدد٢٤, الجامعة المستنصرية, العراق, ٢٠١٤, ص٦.

(٢٢) فهمي هويدي, الاسلام والديمقراطية, ط١, مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة, ١٩٩٣, ص٧٩.

(٢٣) أفراح جاسم محمد, إشكالية الهوية في المجتمع العراقي, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, المجلد ١٦, العدد٢, العراق, ٢٠١٣, ص١٨٢.

(٢٤) ابراهيم الحيدري, هل يبحث العراقيون عن هوية, جريدة الشرق الأوسط, الشركة السعودية للأبحاث والنشر, العدد٩٣١٩, ٣ يونيو ٢٠٠٤.

(٢٥) فهيل جبار جلبي: المصالحة الوطنية في العراق (دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣), مركز دراسات الوحدة العربية, جامعة دهوك, دهوك, ٢٠١٤, ص١٨.

(٢٦) سورة الرعد: الآية: ١١.

(٢٧) فهيل جبار جلبي, مصدر سبق ذكره, ص١٩.

(٢٨) عبد الحسين شعبان: المصالحة الوطنية في العراق (دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣), ط١, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠١٠, ص٩٧-٩٨.

(٢٩) السيد محمد باقر الحكيم: المرجعية الدينية, ط١, مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الاسلامي, النجف, ٢٠٠٥, ص١٥٩.

(٣٠) رنا علي الشجيري, الاعتدال السياسي وفق منهج الدولة المدنية, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد٧, العدد٢٤, العراق, كركوك, ٢٠١٨, ص١٠٩.

(٣١) جون العتابي: الوسطية والاعتدال في فكر محمد باقر الحكيم, متاح على الرابط التالي:

.http://www.al-hakim.com/?p=967d

(٣٢) ابو اليزيد علي المتيت: النظم السياسية والحريات العامة, ط٤, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, ص١٧١-١٧٢.

(٣٣) عبد الجبار احمد عبدالله: آليات المصالحة الوطنية في العراق, مجلة شؤون عراقية, مركز دراسات العراق, العدد١, ٢٠٠٨, ص١٧٠.

قائمة المصادر

اولاً: القرأن الكريم

ثانياً: الكتب

١. ابو اليزيد علي المتيت: النظم السياسية والحريات العامة, ط٤, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية.

٢. ايليا حريق, الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب, دار الساقي, بيروت, ٢٠٠١.

٣. جميل صليبة, المعجم الفلسفي, ج٢, دار الكتب اللبناني, بيروت, ١٩٨٢.

٤. سليم مطر, جدل الهويات (عرب, اكراد, تركمان, سريان, يزيدية, صراعات الانتماءات في العراق والشرق الاوسط), المؤسسة العربية للدراسات والنشر, ٢٠٠٣.

٥. السيد صدر الدين القبانجي: الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي, ط١, مؤسسة احياء تراث الشيعي, النجف, د ت.

٦. السيد محمد باقر الحكيم: المرجعية الدينية, ط١, مؤسسة شهيد المحراب للتبليغ الاسلامي, النجف, ٢٠٠٥.

٧. شارل فانجر, روح الاعتدال, ترجمة: وسيلة محمد, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, القاهرة, ٢٠١٢.

٨. عبد الحسين شعبان, المصالحة الوطنية في العراق (دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣), ط١, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠١٠.

٩. عبد العزيز بن عثمان التويجري, الحوار من اجل التعايش, ط١, دار الشروق, القاهرة, ١٩٩٨.

١٠. فهمي هويدي, الاسلام والديمقراطية, ط١, مركز الأهرام للترجمة والنشر, القاهرة, ١٩٩٣.

١١. فهيل جبار جلبي: المصالحة الوطنية في العراق (دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣), مركز دراسات الوحدة العربية, جامعة دهوك, دهوك, ٢٠١٤.

١٢. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي: القاموس المحيط, ج١, دار العلم للجميع, بيروت.

١٣. مجموعة باحثين, حقوق الانسان (الرؤى العالمية والاسلامية والعربية), ط٢, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٧.

١٤. محمد محمود ربيع, اسماعيل صبري مقلد: موسوعة العلوم السياسية, دار الوطن, الكويت, ١٩٩٤.

١٥. يوسف القرضاوي: الدين والسياسة, ط١, دار الشروق, القاهرة, ٢٠٠٧.

ثالثاً: الدوريات العلمية

١. أحمد فاضل جاسم داود, عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ "دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية الآفاق والمستقبل", المجلة السياسية والدولية, العدد٢٥, الجامعة المستنصرية, العراق, ٢٠١٤.

٢. أفراح جاسم محمد, إشكالية الهوية في المجتمع العراقي, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية, المجلد ١٦, العدد٢, العراق, ٢٠١٣.

٣. رنا علي الشجيري, الاعتدال السياسي وفق منهج الدولة المدنية, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد٧, العدد٢٤, العراق, كركوك, ٢٠١٨.

٤. صلاح حسن احمد, تحديات التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق – كركوك انموذجاً دراسة سوسيو سياسية, مجلة كلية القانون والعلوم السياسية, المجلد١٣, العدد٤٦, العراق, كركوك, ٢٠٢٣.

٥. عبد الجبار احمد عبدالله, آليات المصالحة الوطنية في العراق, مجلة شؤون عراقية, مركز دراسات العراق, العدد١, ٢٠٠٨.

٦. مثنى فائق مرعي, صدام مرير حمد, واخرون, الخطاب السياسي ازاء قضايا المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق دراسة تحليلية, مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, عدد خاص, العراق, الانبار, ٢٠٢٢.

٧. محمد حازم حامد, المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي ومعوقاته, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد١١, العدد٤٣, العراق, كركوك, ٢٠٢٢.

٨. محمد عبد الجبار شبوط, خطوات في بناء الدولة الحديثة, مجلة المواطنة والتعايش, عدد١, مركز وطن للدراسات, بغداد, ٢٠٠٧.

٩. مهدي جابر مهدي, اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣, مجلة المستقبل العربي, العدد٤٠٥, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠١٢, ٢١٤٨.

١٠. ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى, التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع "دراسة مقارنة بين العراق والهند", المجلة السياسية والدولية, العدد٢٤, الجامعة المستنصرية, العراق, ٢٠١٤.

رابعاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. مظهر عزيز الأحمدي, التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية القانون والعلوم السياسية, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, ٢٠٠٣.

خامساً: الصحف والمقالات

١. ابراهيم الحيدري, هل يبحث العراقيون عن هوية, جريدة الشرق الأوسط, الشركة السعودية للأبحاث والنشر, العدد٩٣١٩, ٢٠٠٤.

سادساً: المصادر الالكترونية

١. جون العتابي, الوسطية والاعتدال في فكر محمد باقر الحكيم, متاح على الرابط التالي: http://www.al-hakim.com/?p=967d.